

علم أصول الفقه

مباحث الفاظ ٢٢-٦-٩٤ ٥

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

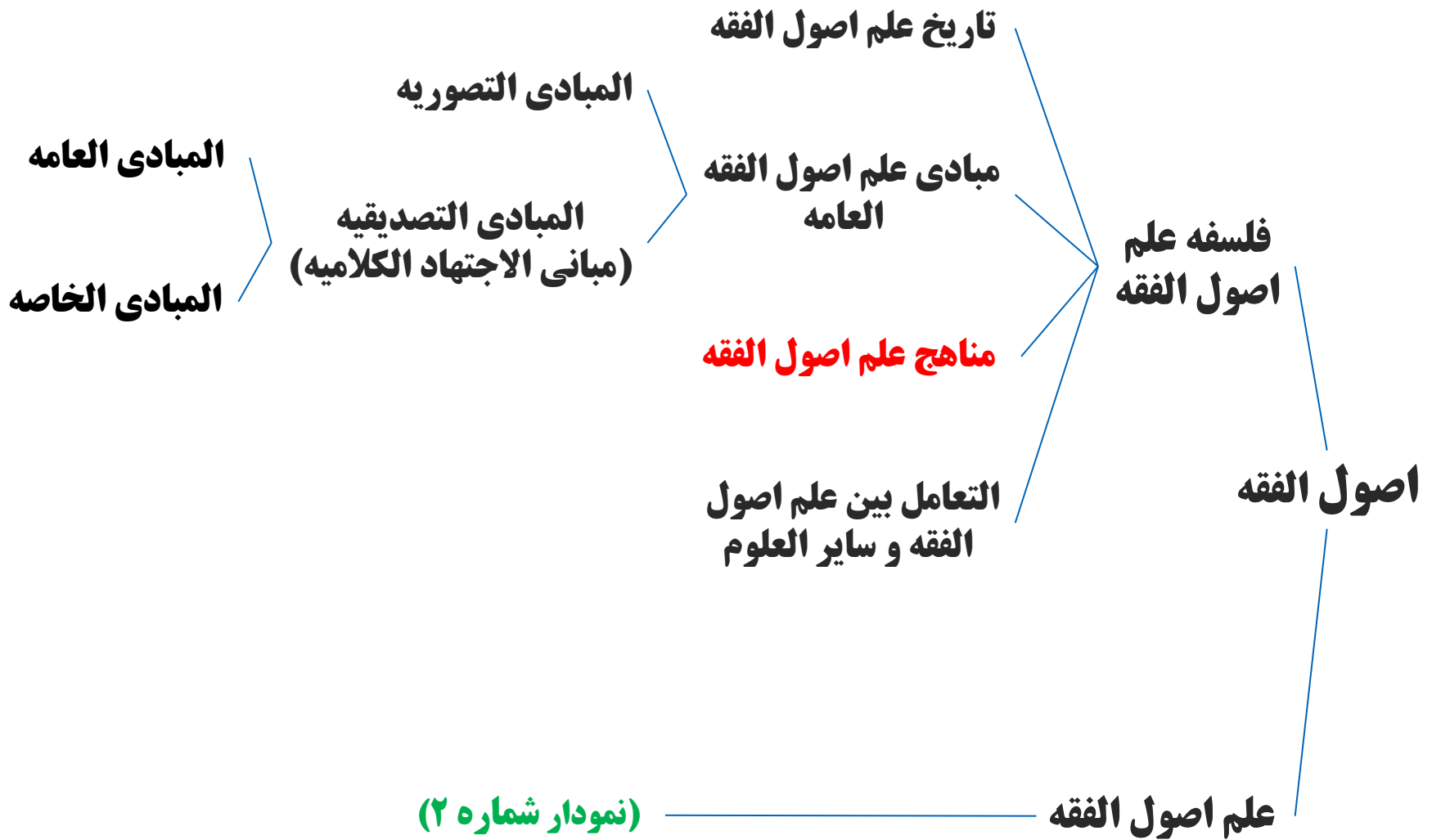
سورة طه

- بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
- طه (١)
- مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشْقَى (٢)
- إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَنْ يَخْشَى (٣)
- تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى (٤)

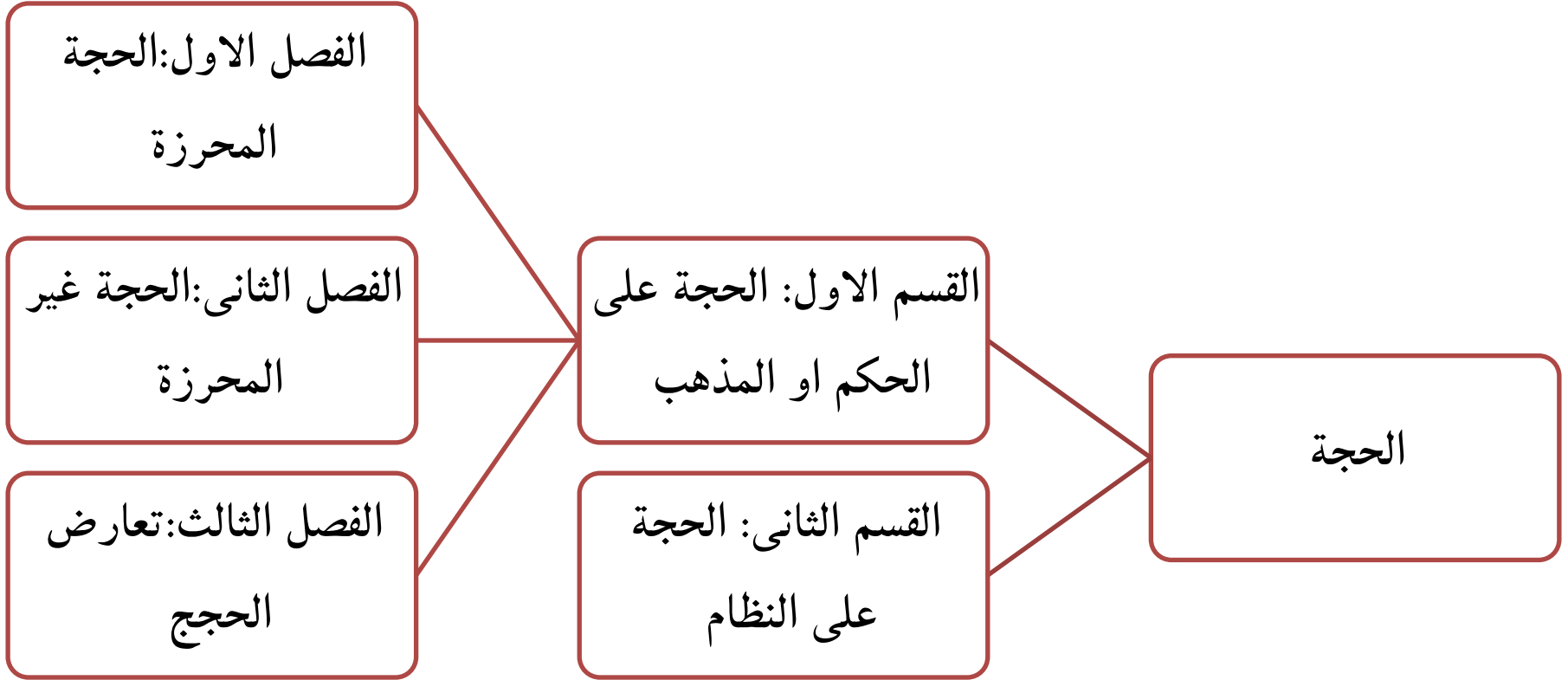
سورة طه

- الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (٥)
- لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى (٦)
- وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى (٧)
- اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (٨)

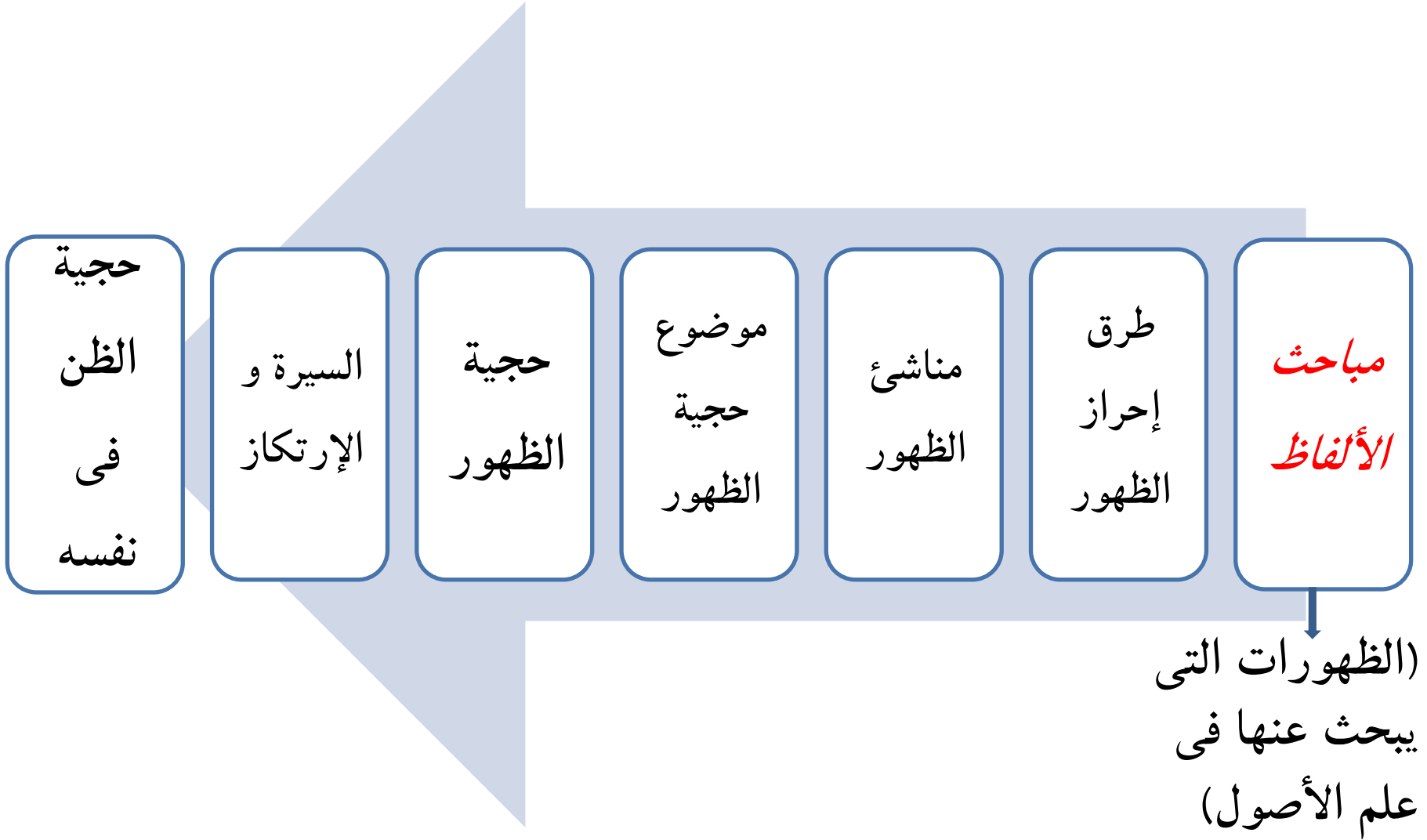
(نمودار شماره ۱)

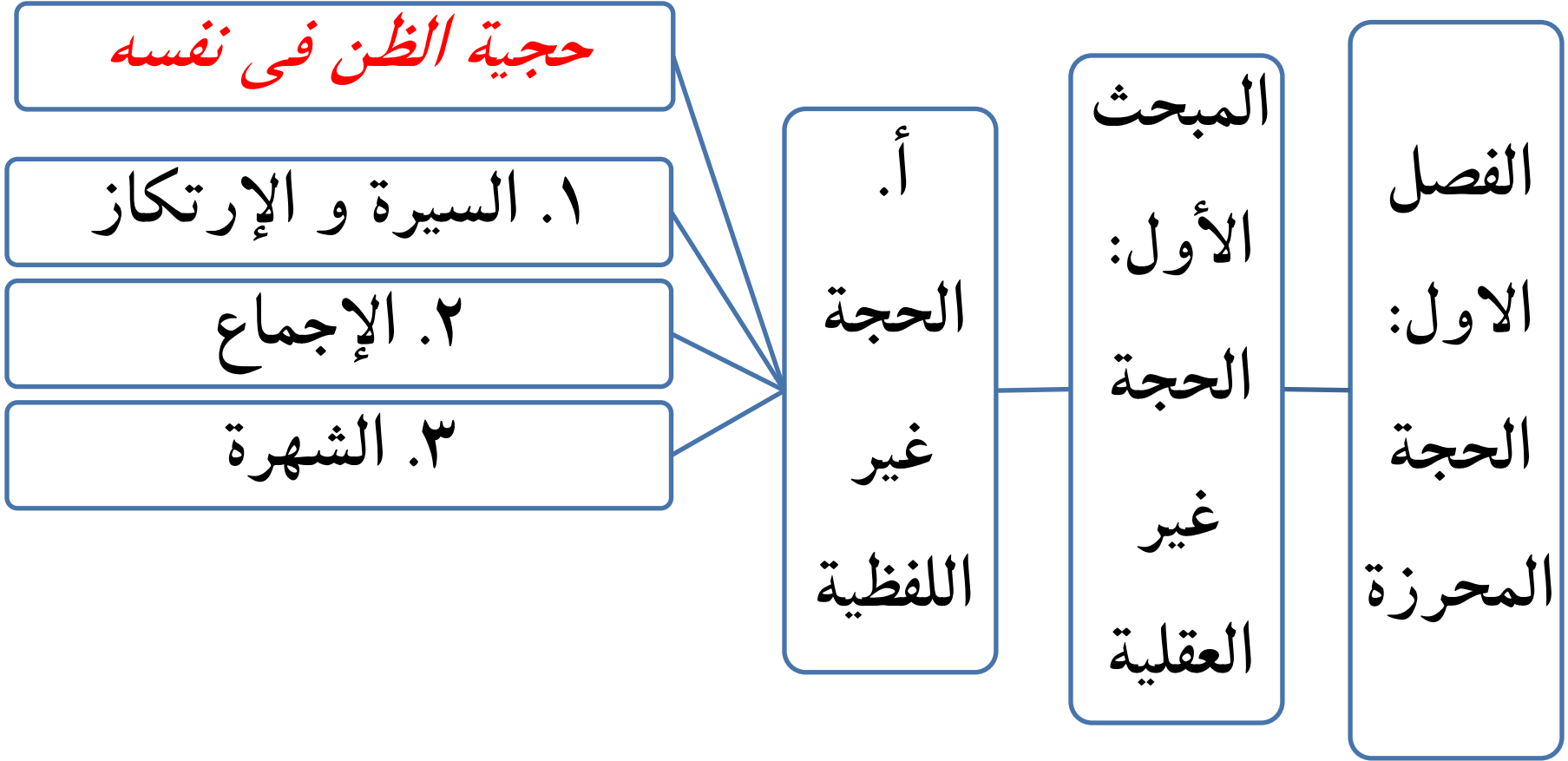


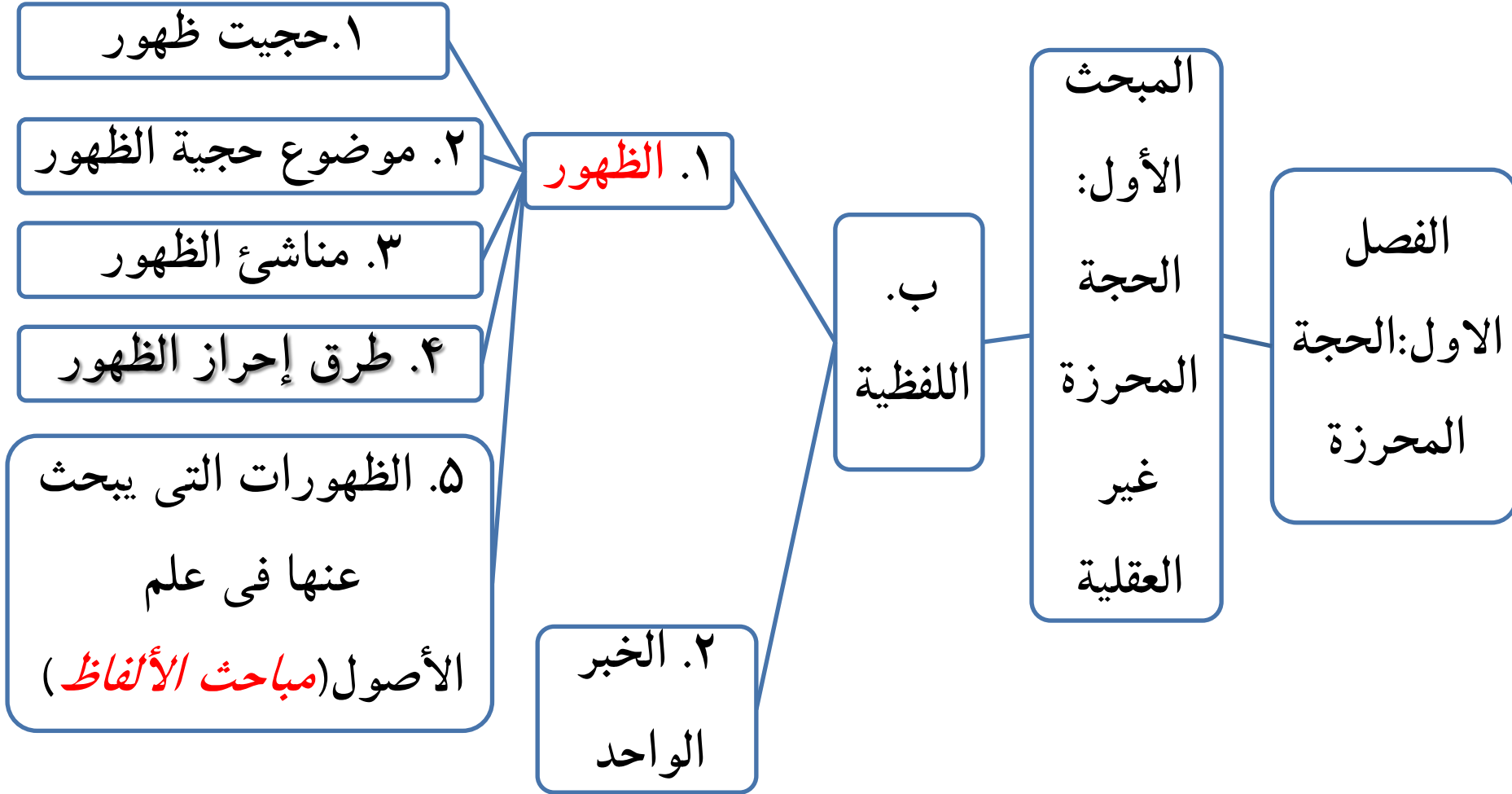
علم اصول الفقه



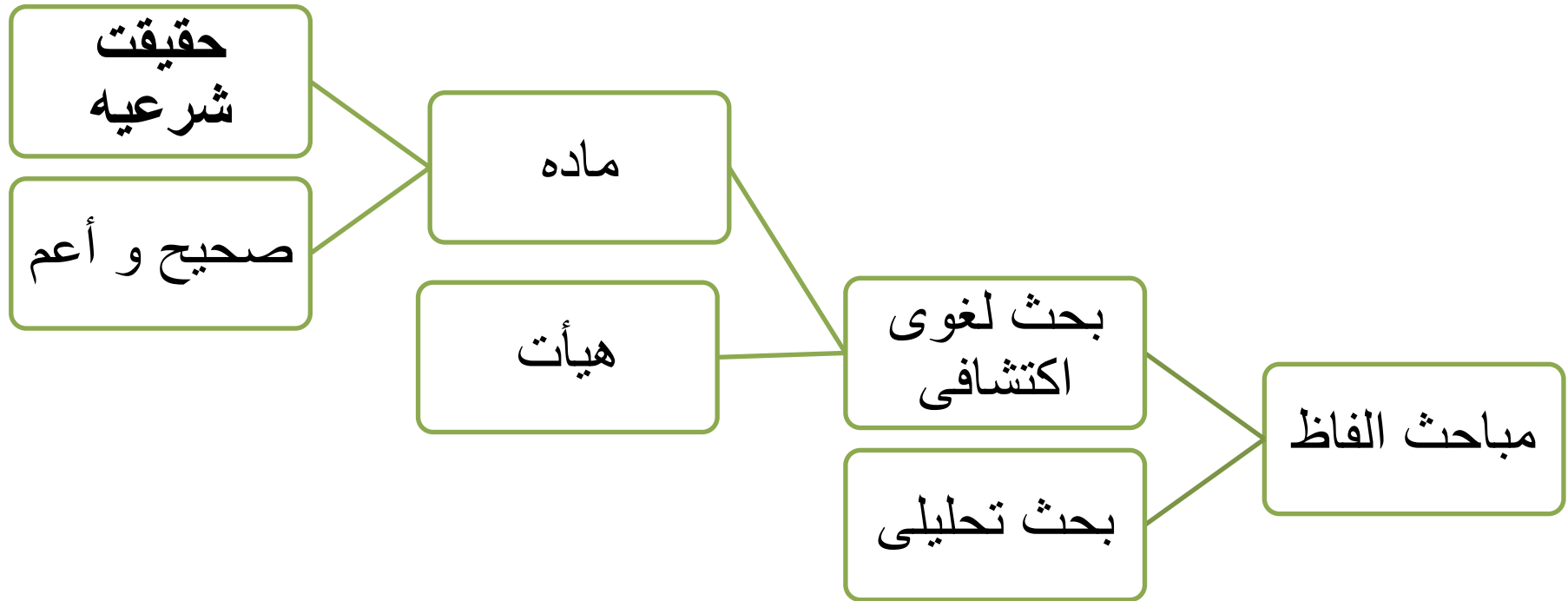
ترتيب اصول متعارف



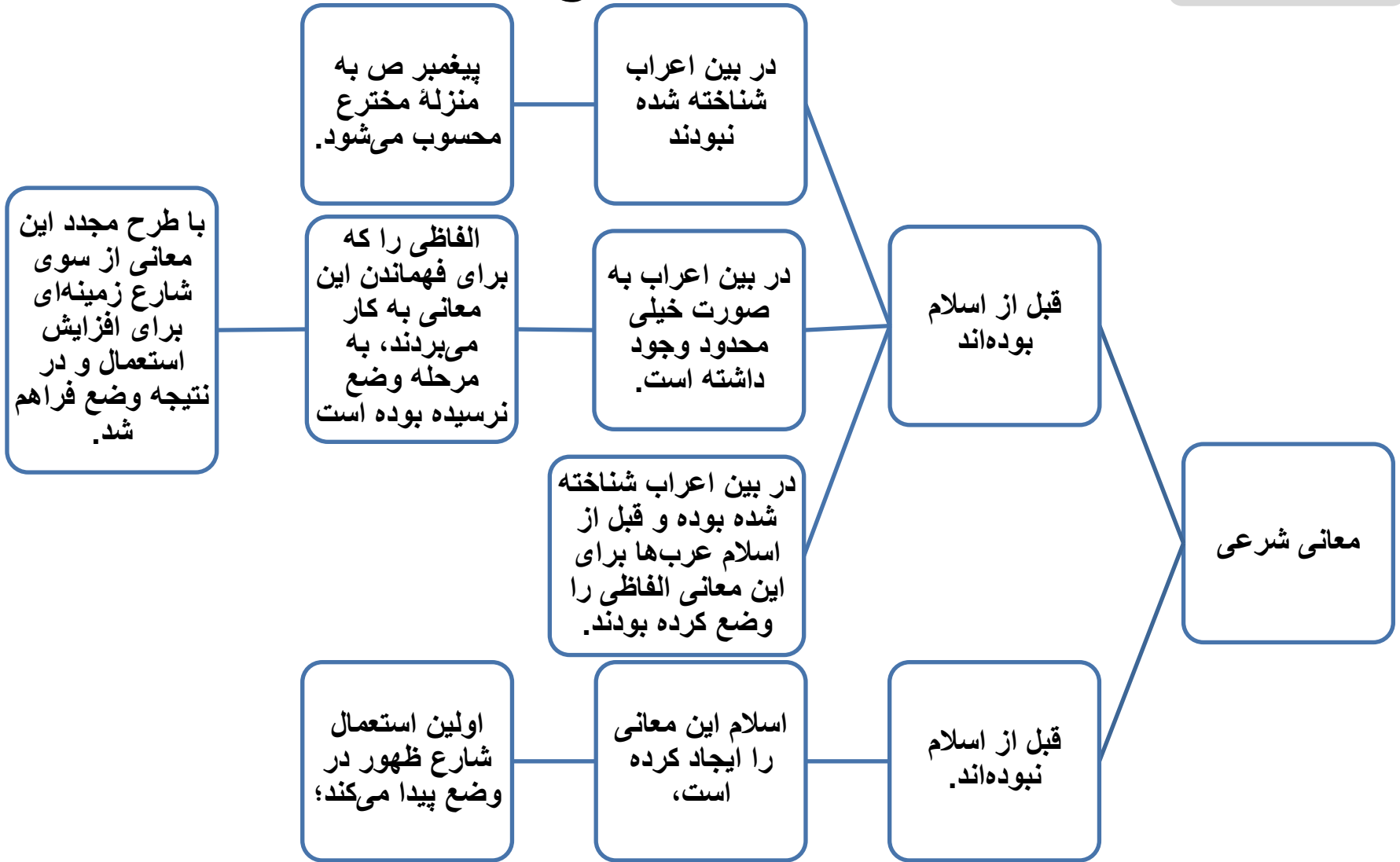




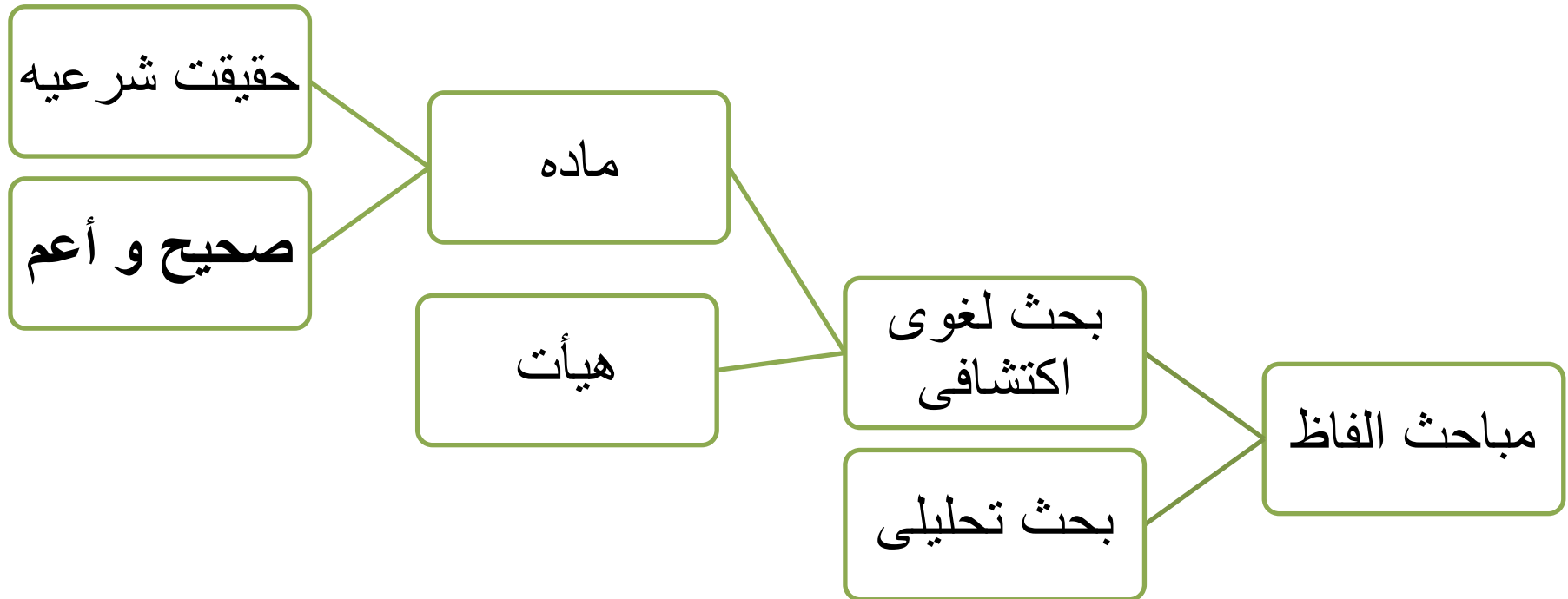
۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

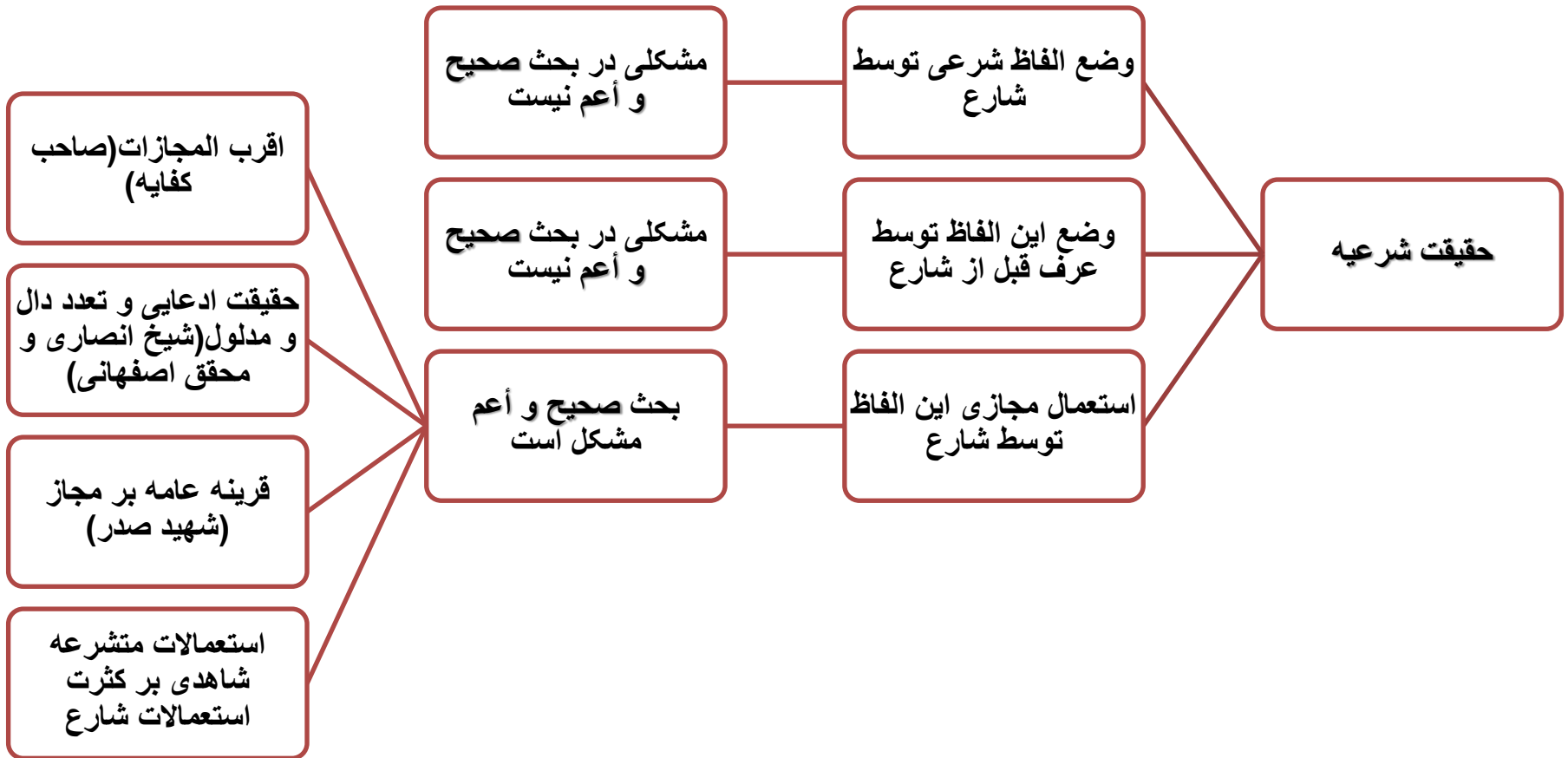


فروض متصور در وضع حقایق شرعیه

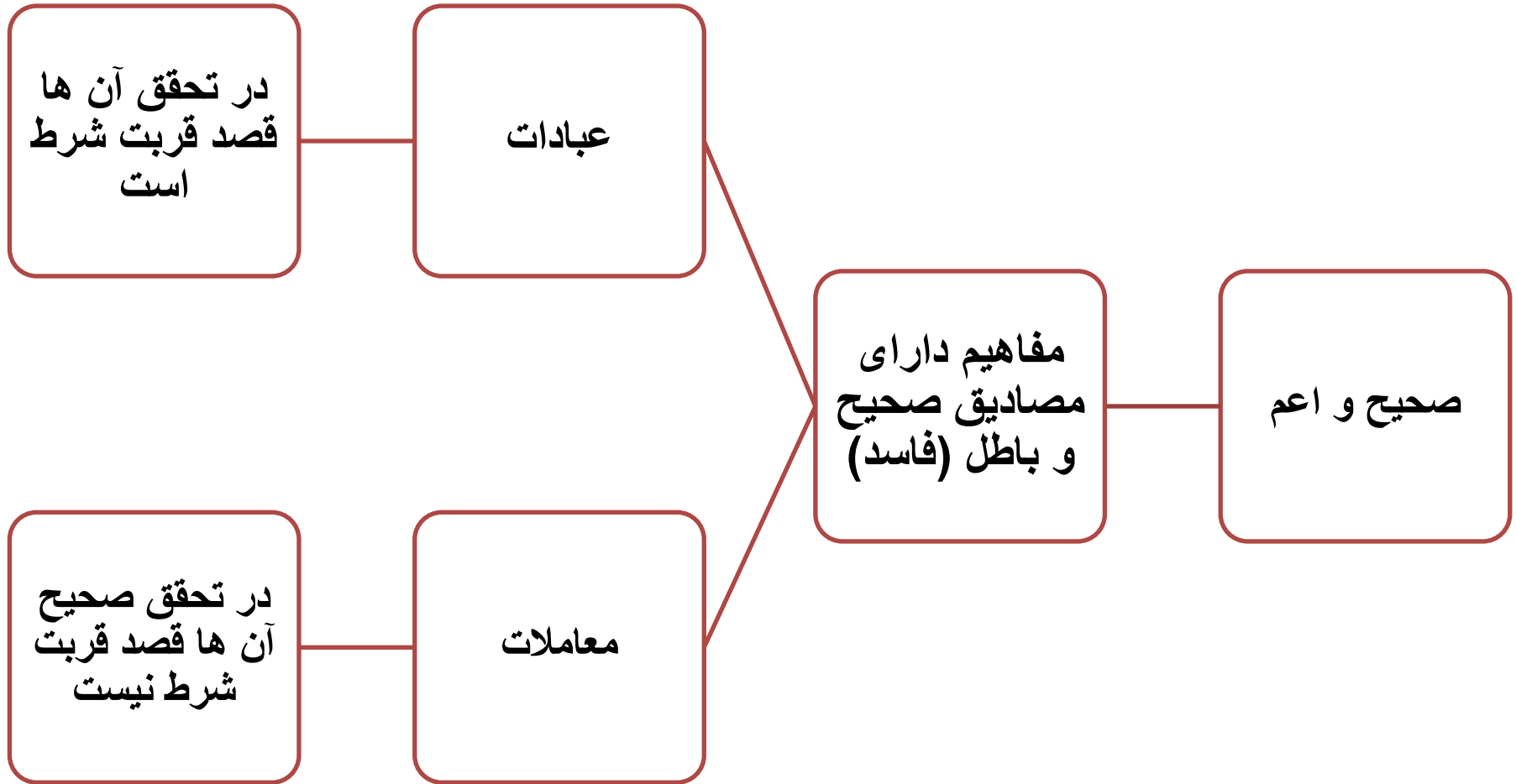


۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

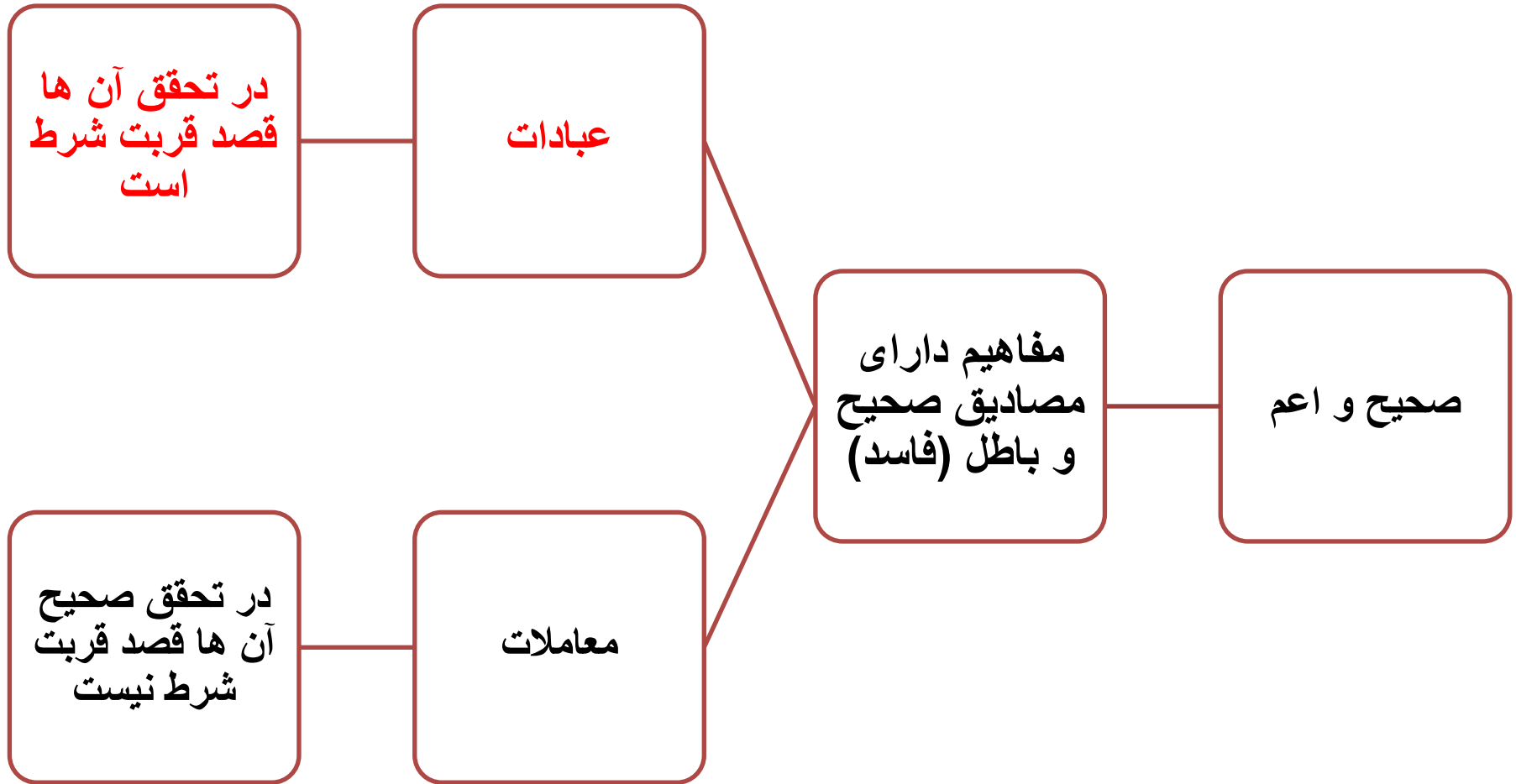




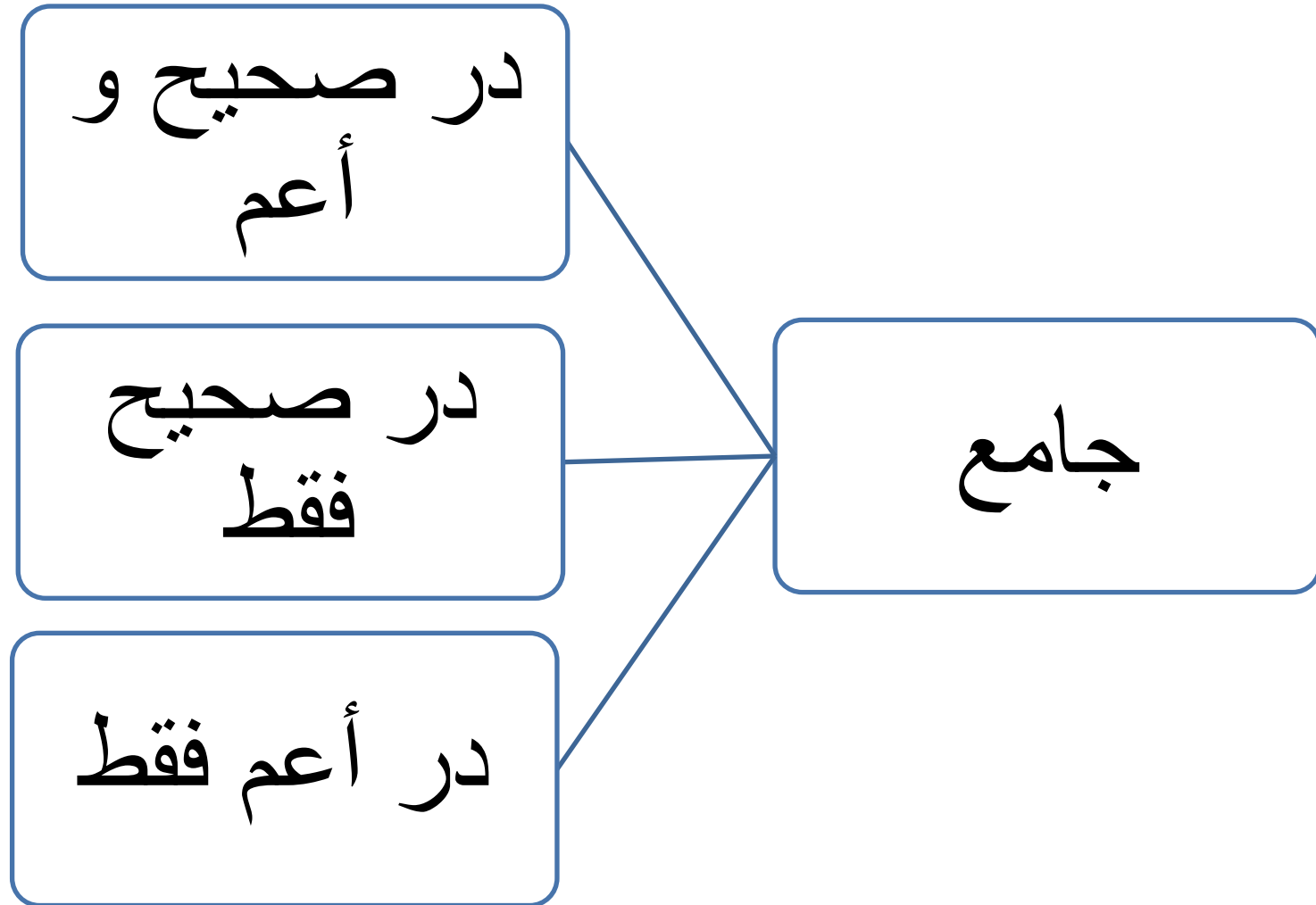
صحيح و أعم

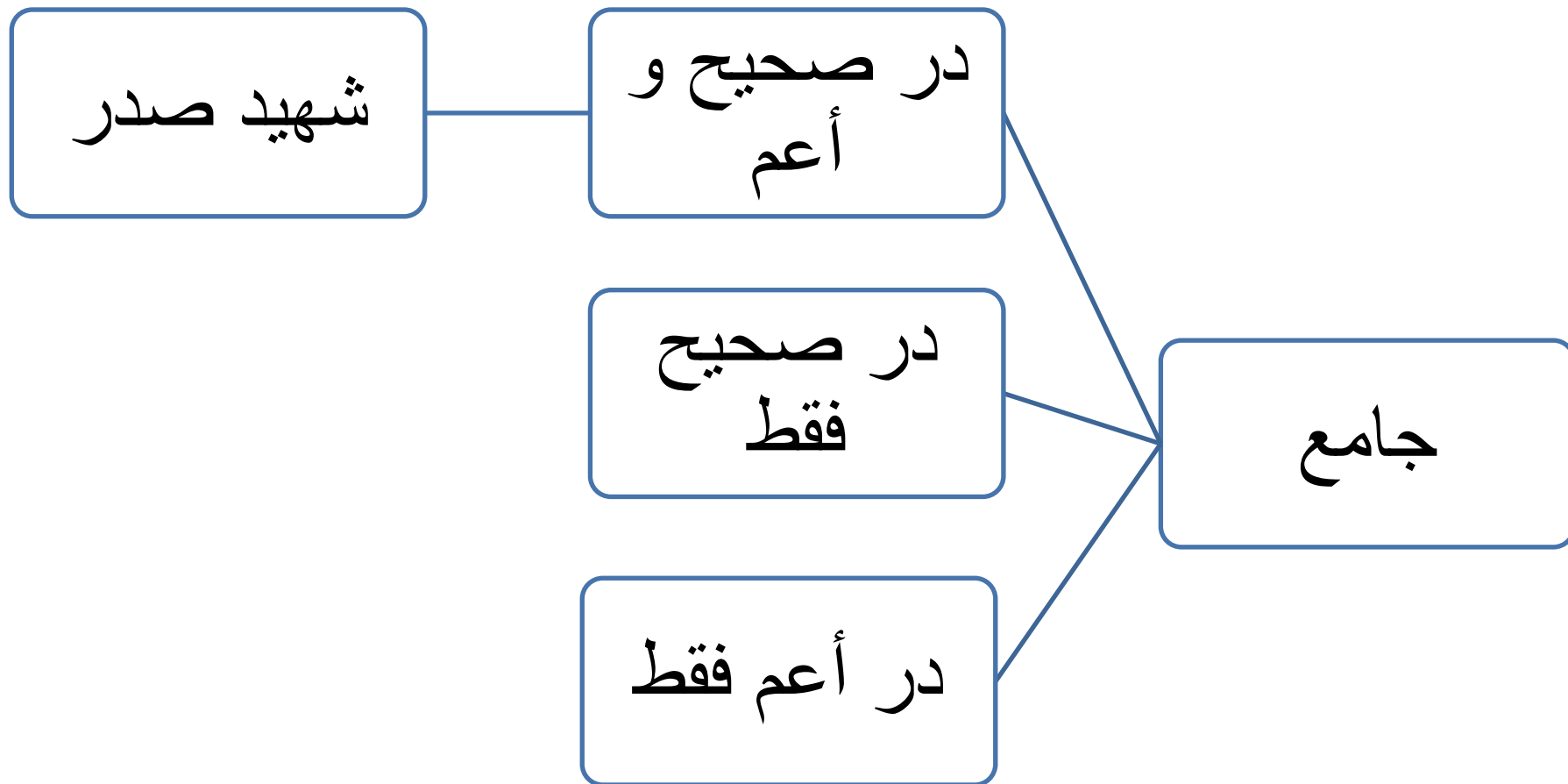


صحيح و اعم





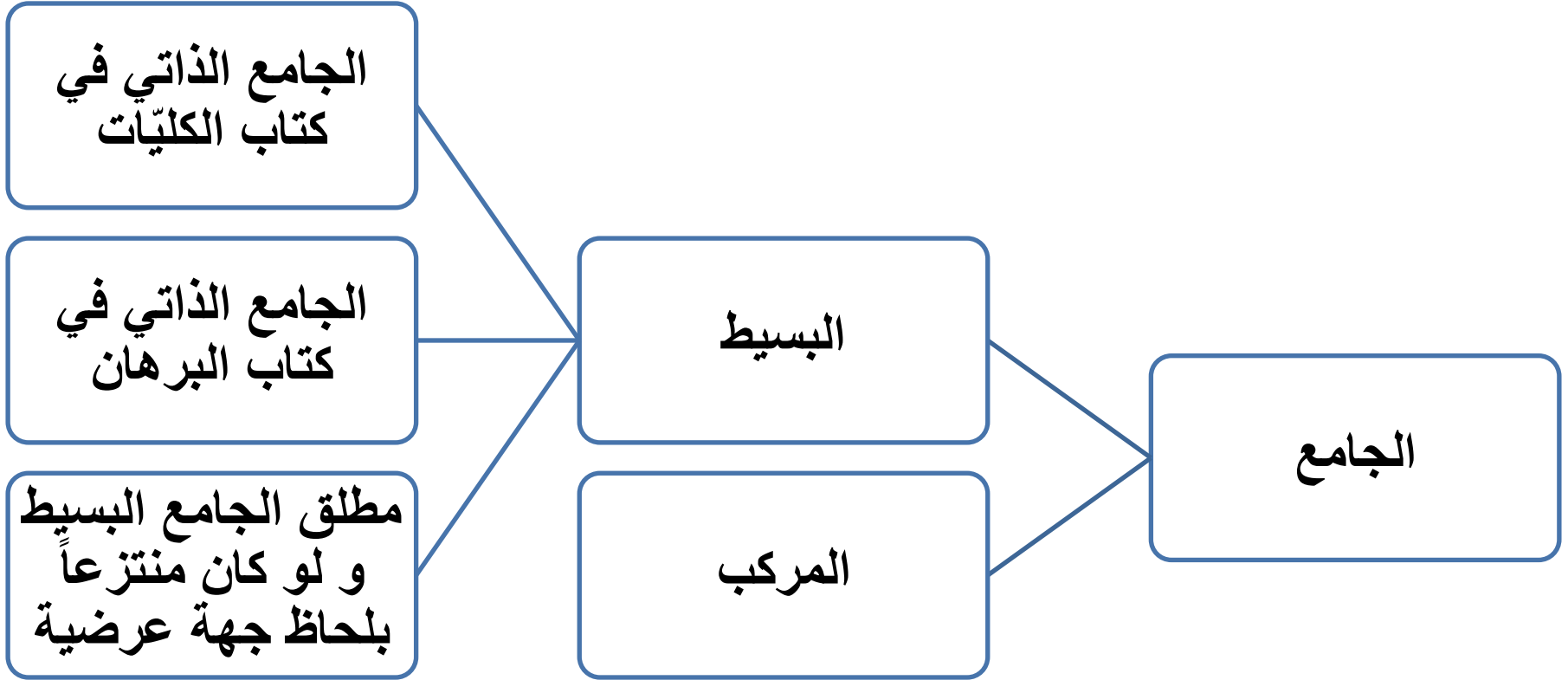




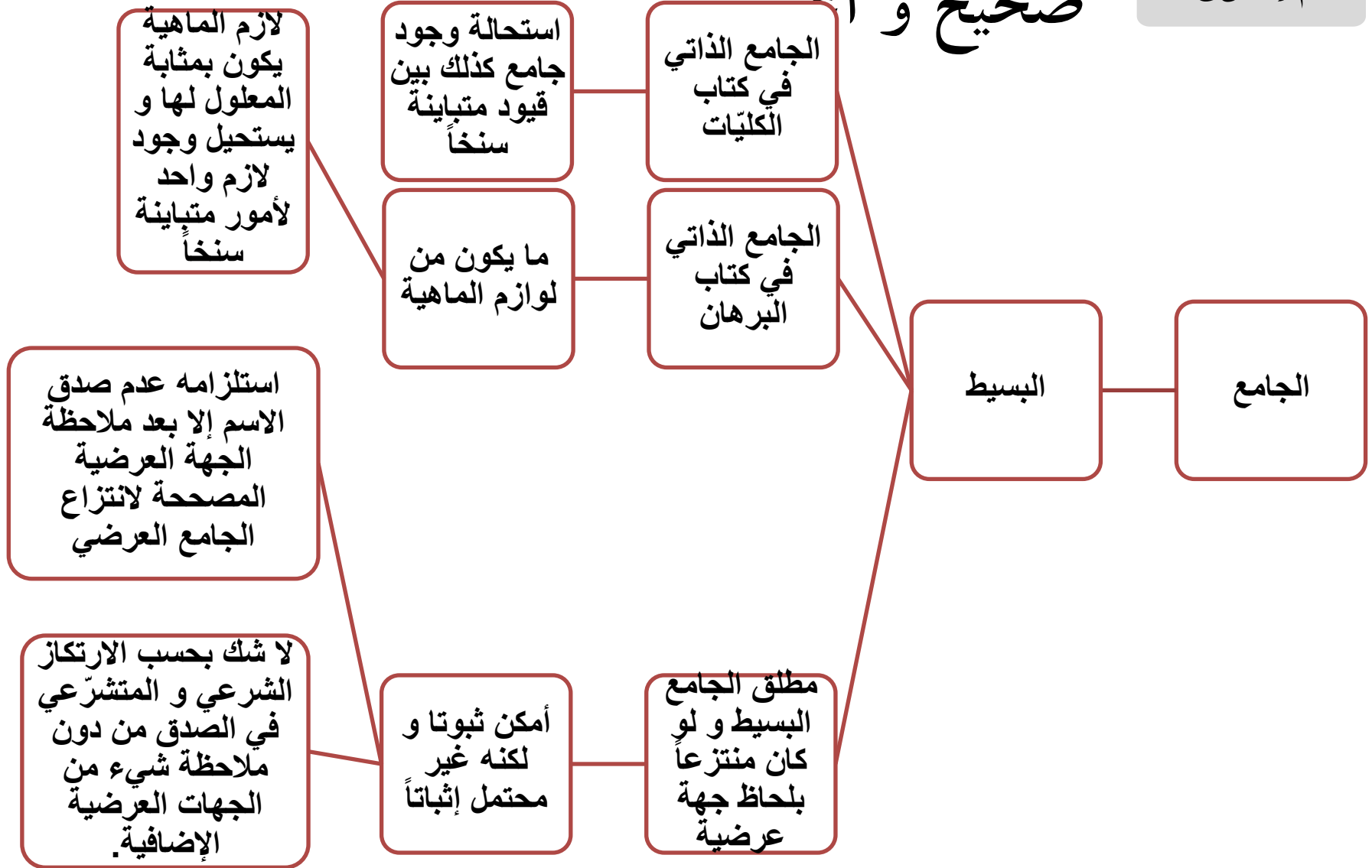
البسيط

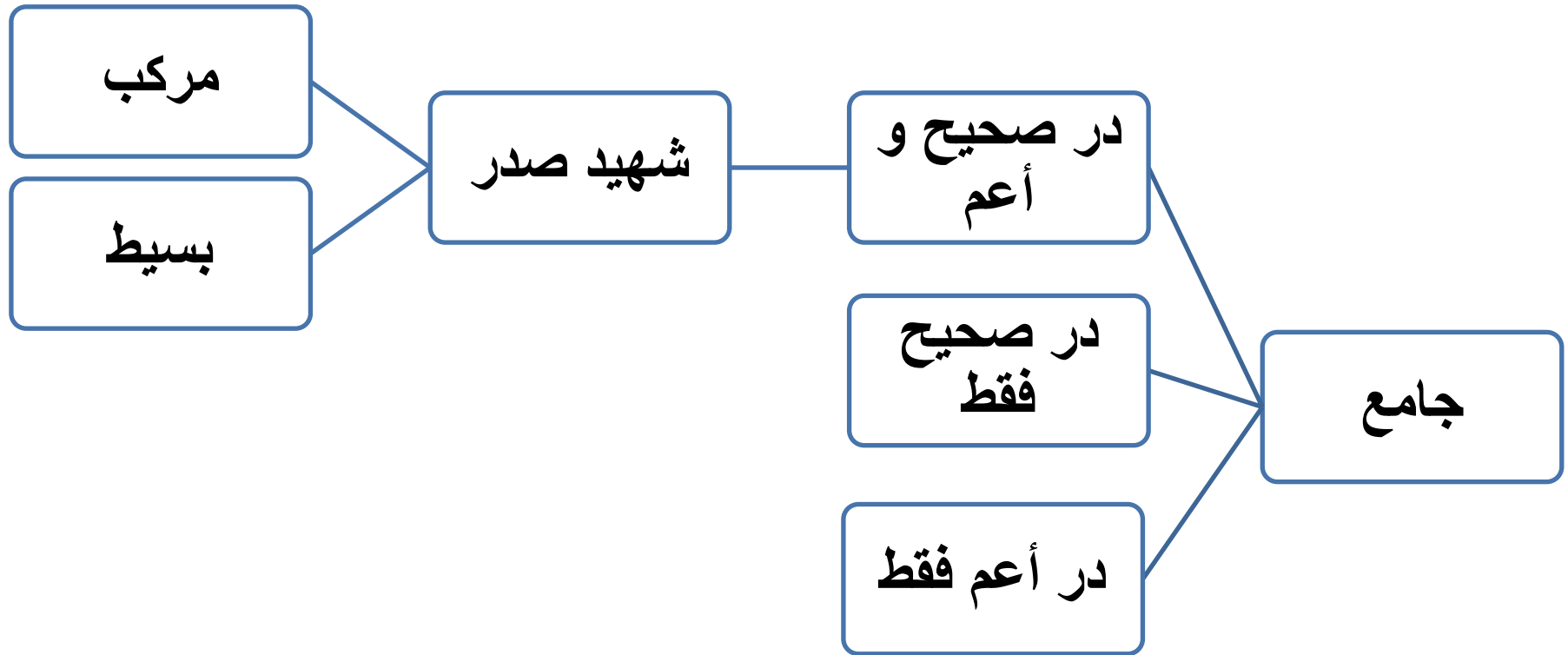
المركب

الجامع



صحيح و أم

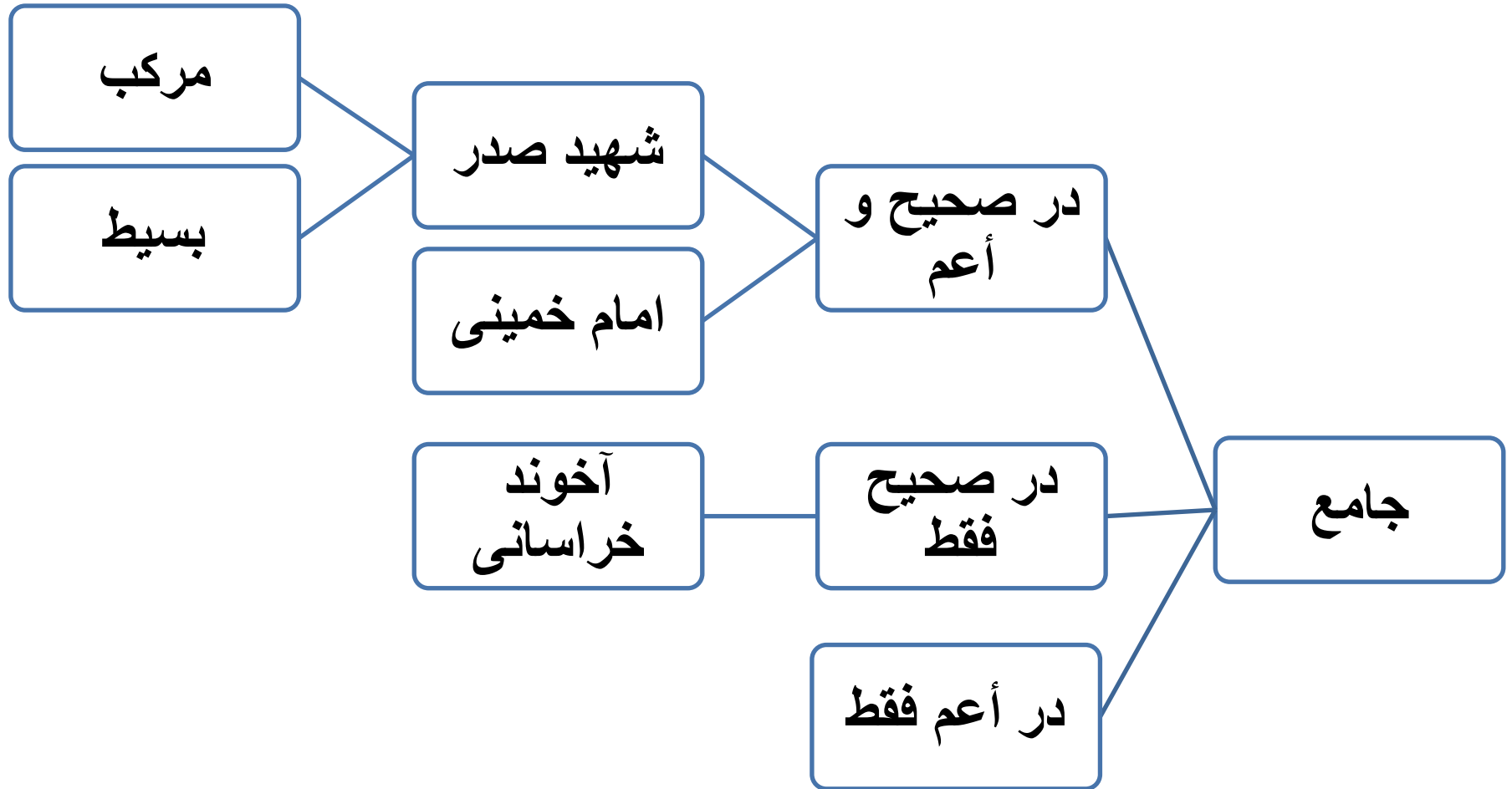




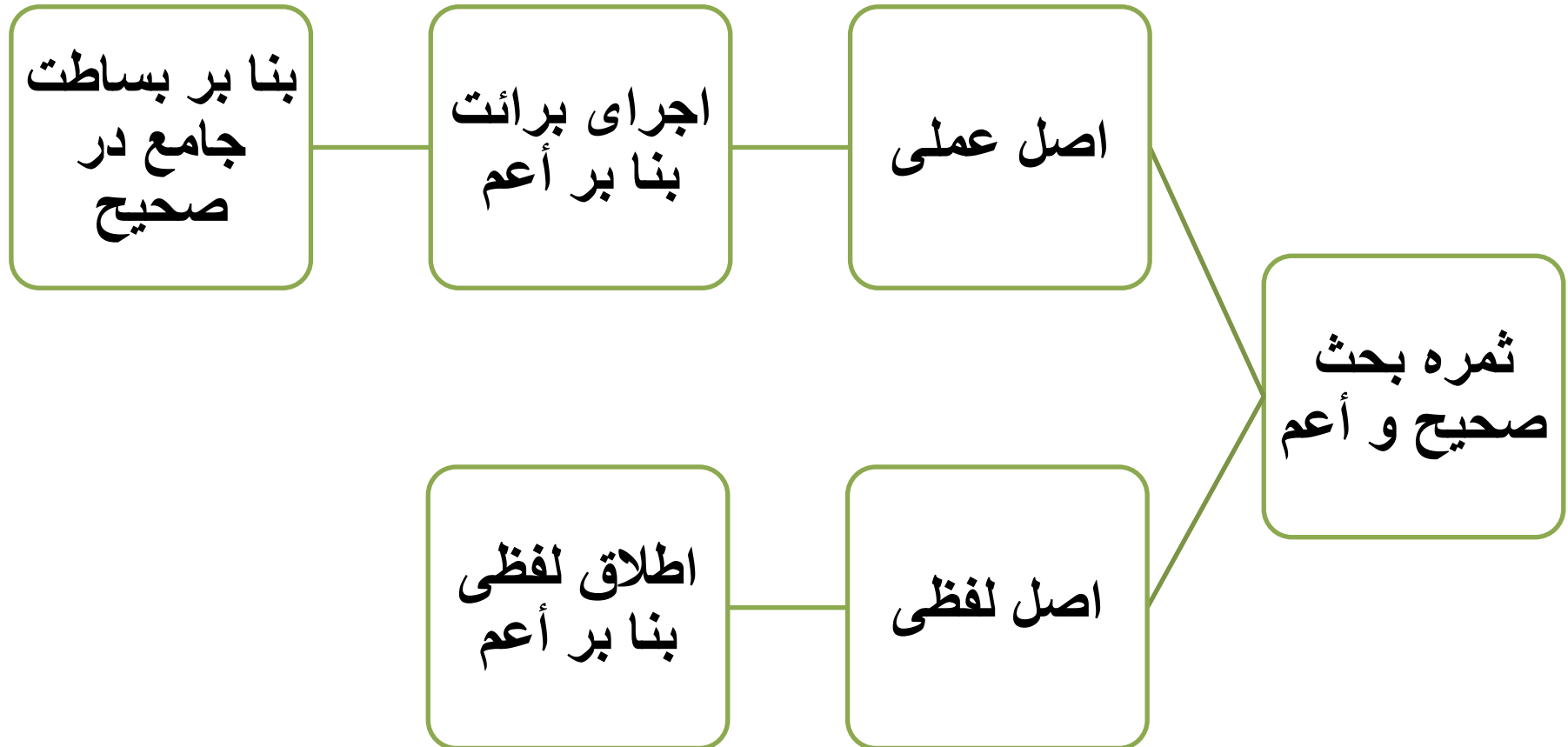
حقيقي

انتزاعي

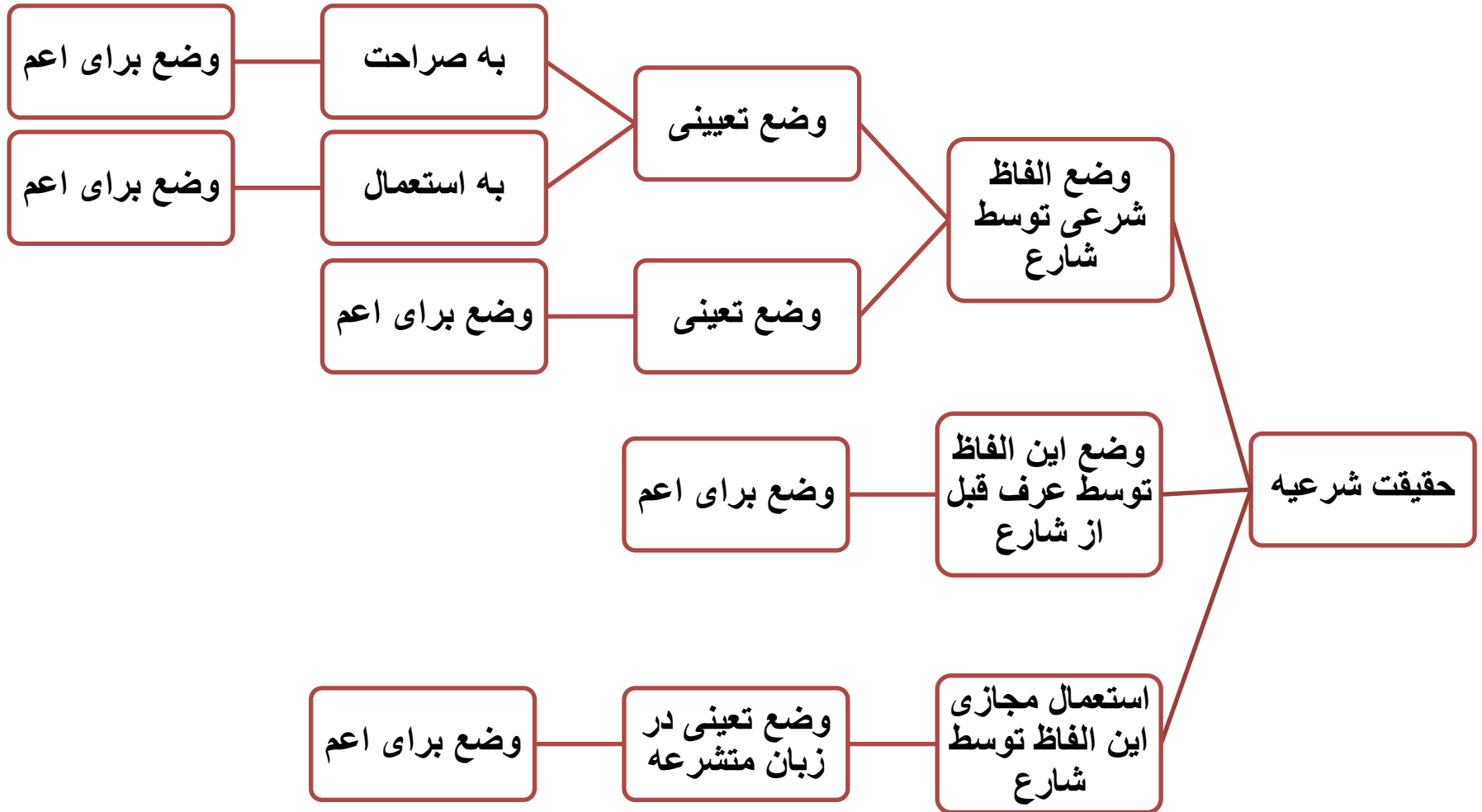
جامع



ثمره بحث صحيح و أعم



المختار في الصحيح و الأعم



المختار في الصحيح و الأعم

- المختار في الصحيح و الأعم
- و التحقيق في الاستدلال على الوضع للصحيح أو الأعم أن نرجع إلى البحث المتقدم في المسألة السابقة و المباني المذكورة هناك فنقول:
- تارة: بنى على ثبوت المعانى الشرعية لأسماء العبادات أو المعاملات كحقائق عرفية كانت دائرة بين الناس قبل مجيء الإسلام.
- و أخرى: بنى على ثبوتها لها كحقيقة شرعية تعيينية.
- و ثالثة: بنى على الحقيقة الشرعية التعيينية.

المختار في الصحيح و الأعم

- فعلى الأول، لا معنى لتوهم الوضع بإزاء الصحيح خاصة: بل يتعين المصير إلى أنها كانت موضوعة لمعنى عام صالح للانطباق على ما اعتبره الإسلام فيها من أجزاء و قيود
- و على الثانى، يترجّح الوضع للأعم أيضا، لإمكان إحراز شرط الوضع التعينى - و هو كثرة الاستعمال - بالنسبة للأعم بخلاف الصحيح. بل قد لا يحرز أصل إطلاقه عليه، لاحتمال كون الإطلاق فى موارده باعتبار مصداقيته للأعم أيضا.

المختار في الصحيح و الأعم

- و على الثالث، يشكل إحراز أيّ من الوضعين التعيينيين من قبل الشارع إلا أن أصل هذا المبنى كان بلا مأخذ في المسألة السابقة، سيّما إذا لاحظنا أن تداول الأسماء في استعمالات الشارع كان سابقاً على تبيان الأجزاء و الشروط و التي اقتضت المصلحة أن يتدرّج في بيانها، فلو كان هناك وضع تعييني من قبل الشارع فالأرجح أنه كان في الأعم، لأنّ الوضع للصحيح بما هو صحيح غير محتمل؛ و لواقع الأجزاء و الشروط التي هي مبهمة لم تعرف بعد لا يناسب غرض الوضع و الوضع لما هو مبين فعلا يوجب تغير الوضع و هكذا يترجح القول بالوضع للأعم على جميع التقادير.